الأمم المتحدة S/2001/229

مجلس الأمن

Distr.: General
15 March 2001
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٥ آذار/مارس ٢٠٠١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإريتريا لدى الأمم المتحدة

في هذا الوقت الذي يجتمع فيه مجلس الأمن للنظر في تقرير الأمين العام عن الحالة بين إثيوبيا وإريتريا، المؤرخ ٧ آذار/مارس ٢٠٠١، وهو التقرير الوارد في الوثيقة S/2001/202، أود، بناء على تعليمات من حكومتي، أن أحيل هذا البيان إلى سيادتكم، وعن طريقكم، إلى جميع أعضاء المجلس. وأود، بادئ ذي بدء، أن أعرب للأمين العام عن امتنان حكومتي العميق لما أولاه ويوليه من اهتمام بالغ بتشجيع التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع الدائر بين بلدي وإثيوبيا. وأحب كذلك أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب من جديد عن امتنان حكومتي لشركائنا في عملية السلام لما يبذولنه من جهود لا تكل، وأخص بالذكر جميع البلدان التي ساهمت بمراقبين وقوات في بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا.

وتوافق حكومتي، بشكل عام، على الروح الإيجابية للتقرير الحالي قيد النظر، وعلى مضمونه والتوصيات الواردة فيه. ونرحب، على وجه الخصوص، بتوصيات الأمين العام التي تدعو إلى تمديد ولاية البعثة إلى ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وبالدعوة الواردة في الفقرة ٥٣ من التقرير إلى تقديم الدعم للجنة الحدود. ولا يسعني إلا أن أناشد أعضاء المجلس إلى أن يوافقوا على هذه التوصيات بالإجماع.

ونحن إذ نعترف بالتقدم الهائل الذي أحرزته البعثة تحت القيادة الرشيدة للممثل الخاص للأمين العام، نسجل في الوقت ذاته أن من الطبيعي أن تنشأ بين الفينة والأخرى مشاكل متفاوتة الخطورة. ومن الواضح أننا نواجه بعض المشاكل الجسيمة في الوقت الحاضر، غير أنني أود أن أؤكد لكم التزام حكومتي باحترام جميع الاتفاقات التي أبرمتها احتراما كاملا غير منقوص. ولذا فنحن على ثقة أن من الممكن إيجاد حلول لجميع هذه المشاكل، بل إننا على يقين من إيجاد هذه الحلول، إذا ما تحلى الطرف الآخر بنفس القدر من الجدية وحسن النية الذي تبديه حكومتي.

واسمحوا لي الآن أن أسلط الضوء على بعض النقاط الواردة في التقرير المعروض علينا، والتي تشعر حكومتي بأنها لم تعالج بشكل وافٍ بالغرض.

١ - إن حكومتي تتفق تماما مع ما جاء على لسان الأمين العام من وصف للمنطقة الأمنية المؤقتة بأنها ''كخطوة أولى حاسمة نحو بث الثقة وفصل القوات والسماح لكلا الحكومتين بالترتيب لعودة اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا وإنعاش الحياة الاقتصادية المحلية''. وهذه هي نفس الأسباب التي جعلت حكومتي تدعو باستمرار إلى إنشاء المنطقة الأمنية المؤقتة في وقت مبكر وفقا للاتفاق المبرم في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (S/2000/601). وللأسف، تعثرت المحادثات خلال الاجتماع الثاني للجنة التنسيق العسكرية المعقود في نيروبي في شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي، وذلك بسبب عدم تصرف إثيوبيا بحسن نية ولمحاولتها ضم أجزاء شاسعة من الإقليم الخاضع للسيادة الإريترية لم تطأها أقدام الإثيوبيين من قبل. ونتيجة لذلك، تم بفضل تدخل الأمم المتحدة التوصل إلى حل وسط عقب إجراء مشاورات مع شركائنا في عملية السلام وبين زعيمي البلدين. وقبلت إريتريا هذا الاقتراح بموجب رسالة رسمية مؤرخة ٢ شباط/فبراير ٢٠٠١، موجهة من السياسي أفورقي، رئيس دولة إريتريا، إلى الأمم المتحدة.

٢ - ولهذا لم يناقش هذا الاقتراح بالمعنى الحقيقي للكلمة، خلال الاجتماع الثالث للجنة التنسيق العسكرية المعقود في نيروبي يوم ٦ شباط/فبراير باعتبار أنه حظي بقبول الطرفين كليهما على أعلى المستويات. ولذا تعترض إريتريا على ما ورد في التقرير من قول يوحي بأنه تم التوصل إلى توافق في الآراء خلال اجتماع لجنة التنسيق بشأن تسوية ما تتعلق بالمنطقة الأمنية المؤقتة ''مراعاة للتحفظات التي أبداها الطرفان كلاهما''.

٣ - ولم تستلم إريتريا أي ''خريطة عمليات أكبر قياسا من حيث الرسم''. أما الخريطة الثانية للمنطقة الأمنية المؤقتة التي استلمتها في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠١ فهي من نفس المقاس، وتتضمن نفس القدر من التفاصيل المماثلة لتفاصيل خريطة المنطقة الأمنية المؤقتة التي سلمها الممثل الخاص للأمين العام إلى الرئيس السياسي في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. غير أن الخريطة الثانية، أي البديلة، تضع، لأسباب نجملها، مناطق شاسعة وإضافية من الإقليم الخاضع للسيادة الإريترية خارج المنطقة الأمنية المؤقتة وتحت الاحتلال العسكري لإثيوبيا. ولقد أبلغناكم، في رسالة سابقة (S/2001/204)، بالآثار الإنسانية الخطيرة لهذا التغيير المدخل على خريطة المنطقة الأمنية المؤقتة، إذ أنه لن يحول فقط أمام عودة آلاف الإريتريين إلى ديارهم، وإنما سيؤدي إلى موجة جديدة من التشريد، لا سيما في القطاعين الشرقي والأوسط. وقد وجدنا أن ٠٠٠ ٣٥ نسمة في ٣٣ قرية يعيشون في تلك المناطق، وتبلغ

مساحتها ٢٢٤ كيلومترا مربعا. وأود أن أشدد على أن البعثة لم تتشاور مع إريتريا بشأن الخريطة البديلة.

٤ - وتم إبلاغ البعثة حسب الأصول باعتراضات إريتريا على هذه التغييرات في ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠١ بموجب رسالة موجهة إلى قائد قوة البعثة من مفوض إريتريا في لجنة التنسيق مع البعثة، وأعقبتها رسالة أخرى موجهة إلى الممثل الخاص للأمين العام في ١٩ شباط/فبراير. وفي ٢٠ و ٢١ شباط/فبراير، أبلغ المفوض، شفهيا وعلى انفراد، كلا من نائب الممثل الخاص للأمين العام وقائد القوة، على التوالي، بقرار إريتريا الذي يقضي بإيقاف إعادة تغيير مواقع قواتها؛ وهي عملية إيقاف شرعت فيها بحسن نية وفقا للجدول الزمني المتفق عليه، وذلك للتأكيد على خطورة الحالة. وكما يتضح من المحاضر الخاصة بوقائع تلك الجلسات، أبلغ المفوض الإريتري نائب الممثل الخاص للأمين العام بأن ''إريتريا تعلق التنفيذ ريثما تتم تسوية التعقيدات الناشئة عن الفرق بين الخريطة الأصلية التي قبلناها والخريطة البديلة المقدمة إلينا الآن''. ورد نائب الممثل الخاص للأمين العام على هذا القرار بأن قال ''إنني أتفهم بالكامل موقفكم وسأنقله إلى الممثل الخاص للأمين العام''. لذا فإن ما ورد في التقرير من قول بأن إريتريا أبلغت البعثة بقرارها إيقاف عملية تغيير مواقع القوات في ١ آذار/مارس ٢٠٠١ ليس دقيقا.

٥ - كما أن أجزاء التقرير المتعلقة بحقوق الإنسان لا تعكس الواقع الفعلي. إذ أن إريتريا ما فتئت تحترم أحكام الاتفاقات التي وقعتها، بخلاف إثيوبيا. ولم تقم إريتريا باحتجاز مدنيين إثيوبيين غير أنه من الجلي أن بضعة آلاف منهم تعرضوا للاحتجاز نتيجة للغزو الذي شنته إثيوبيا في شهر أيار/مايو الماضي وأجبروا على البقاء في معسكرات مؤقتة. وتلقى جميع هؤلاء المساعدة اللازمة للعودة إلى بلدهم بفضل تدخل لجنة الصليب الأحمر الدولية. غير أن إثيوبيا لا تزال تقوم باحتجاز مدنيين إريتريين في معسكر الاعتقال السيئ السمعة ''ديدبيسا'' وفي حوالي ستة معسكرات أخرى لم يعلن عنها من قبل. وتبين تقارير لجنة الصليب الأحمر الدولية وجود أكثر من ٣٠٠ إريتري محتجز في هذه المعسكرات في الوقت الحاضر. ولا تزال إثيوبيا تقوم أيضا قبل الانسحاب بتدمير المنازل والقرى بدافع التخريب الطائش للمناطق المحتلة.

٦ - وبخصوص طلب إريتريا إجراء فحوصات لأفراد البعثة بغية التأكد من خلوهم من فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز، نود أن نناشد البلدان المساهمة بقوات أن تتفهم ما يساورنا من قلق بهذا الشأن. فإريتريا تقوم الآن بشن حملة وطنية نشطة للغاية لمنع انتشار فيروس الإيدز. وقد حصلت على قرض ميسر مقداره ٤٠ مليون دولار من دولارات

الولايات المتحدة لهذا الغرض بالذات. كما أن هذه الحملة ليست ممارسة تمييزية موجهة ضد أفراد البعثة دون غيرها، بل هي ممارسة وطنية عادية بدأ تطبيقها منذ عام ١٩٩٣. ويجري فحص أفراد الجيش الإريتري بصورة عادية وفقا للسياسة المتبعة، علما بأن أفراد الجيش من أكثر فئات السكان انخراطا في الممارسة الجنسية.

٧ - وقد أبلغت إريتريا البعثة بأنها ستتعاون بالكامل ولن تتيح الخرائط التفصيلية للألغام الأرضية المزروعة فحسب، بل أيضا الأفراد المشتركين في هذه العملية. أما سوء التفاهم الظاهر فنشأ بسبب طلب إثيوبيا تبادل الخرائط أثناء احتلالها للمناطق المعنية. ومن السهل تفهم موقف إريتريا النابع من التحفظ المشروع على التبادل المقترح ومدى ملاءمة التوقيت. فهي ترى أن تقديم الخرائط لا يمكن أن يتم إلا بعد إعادة نشر القوات الإثيوبية خارج المنطقة الأمنية المؤقتة.

٨ - وعارضت إثيوبيا تعيين إريتريا لأحد المفوضين، وهو جان بولسون، في لجنة الحدود. ويستوفي السيد بولسون جميع الشروط المبينة في اتفاق الجزائر العاصمة، المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ (S/2000/1183) بخصوص مؤهلات العضوية في لجنة الحدود. واستندت إثيوبيا في اعتراضها إلى ادعاءات غير مدعمة بأسانيد، بل زائفة تماما، بأن السيد بولسون كان يعمل مستشارا قانونيا سريا لحساب الحكومة الإريترية فيما يتعلق بالنزاع الحدودي مع إثيوبيا. وهذا الادعاء في رأينا غير معقول وسوف يتولى فريقنا القانوني الرد عليه كما يجب. والواقع أن إريتريا أحق بالاعتراض على المفوضين اللذين عينتهما إثيوبيا في لجنة التعويضات نظرا لصلاتهما الطويلة الأمد بالحكومة الإثيوبية. وبالفعل، ذكر اسم أحدهما، وهو السيد بيتر مالازوك، صراحة في المنشورات الترويجية لمكتب المحاماة الذي يعمل لحسابه، وذلك بوصفه ''المستشار القانوني الخاص لحكومة إثيوبيا في الحرب ضد إريتريا''. ولم تكن إريتريا ترغب، منذ البداية، في تقديم اعتراض من هذا القبيل نظرا لترددها في اتخاذ أي إجراء من شأنه إعاقة فعالية عمل لجنة التعويضات.

وأود اختتام هذا البيان بالتأكيد مرة أخرى على التزام حكومتي الثابت بتنفيذ الاتفاقات التي وقّعت عليها.

وسأكون ممتنا لو عملتم على إصدار نص هذا البيان كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أحمد طاهر بدوري
السفير
الممثل الدائم